العلاقة بين الاتساق والانسجام وأثرها في التماسك النصي

*إبراهيم أحمد محمد شويحط**

ملخص

يَتناولُ هذا البَحثُ العَلاقةَ بَيْنَ الاتّساقِ والانسِجامِ في بُعْدَيْهِمَا النَّظريِّ والتَّطبيقيِّ، وذلك مِنْ خِلالِ الوقوفِ على البُعْدِ النَّظريِّ أولًا؛ حيثُ بَيَّنَ البحثُ مفهومَ هذين المُصْطلحين كَمَا ظَهَرَا في عِلْمِ لُغَةِ النَّصِّ، ومِنْ ثَمَّ، قَامَ البَّحثُ بتحليلِ نَمَاذِجَ مِنَ النُّصوصِ اللُّغويَّةِ بمستوياتِها الثَّلاثةِ: القرآنِ، والشِّعْرِ، والنَّثْرِ؛ أَجْلَ تَجَلِّي تَمَاسُكِ تلكَ النُّصُوصِ بناءً على سَبْرِ أغوارِها اتِّساقًا وانسجامًا، وبَدَا واضِحًا من خلالِ البُعدِ التَّطبيقيِّ لِتَحليلِ النُّصوصِ أنَّ الاتساقَ والانسجامَ مَفْهُومان مُتَداخِلان لا يَتَجلَّى أَحدُهما بِمَنْأى عِن الآخَر، وقدْ خَلُصَ البحثُ إلى أنَّه بِمُكْنَةِ المُحلِّلِ النَّصَّانيِّ الفَصْلَ بَيْنَ الاتساقِ والانسجامِ نَظريًّا ولَيْس بِمُكْنَتِهِ الفصْلَ بينهما تطبيقيّاً.

الكلمات الدالة: الانسجام، الاتساق، التماسك النصي.

المقدمــة

يتناولُ البحثُ، قضيَّةً لُغَويَّةً نصيَّةً تَتَمحورُ في الاتِّساقِ والانسجامِ في لُغةِ النَّصِ، يُمكنُ وَصفُها بأَنَّها غايةً في الدِّقةِ والفائدةِ النَّصيَّةِ، وأَنَّ موضوعَ الفَصلِ بينَ الاتِّساقِ والانسجامِ في علمِ لُغةِ النَّصِ ليسَ سَهلًا؛ والسَّببُ في ذلكَ أَنَّ هذا المَوضوعَ يَدخلُ ضِمنَ العَلاقةِ بينَ الشَّكلِ والمَضمونِ، وهِي عَلاقةٌ جَدليَّةٌ لم يصلِ الباحثونَ والدَّارسونَ قَديمًا وحَديثًا إلى تحديدٍ دَقيقٍ يُمكنُ الاعتِمادُ عَليهِ في الفَصلِ بَينهُما، أَو في وَضعِ مِعيارٍ واضِحٍ نَستطيعُ مِن خِلالِهِ التَّوصُّلَ إلى ضَبطِ هذَينِ الاصطِلاحَينِ وضَبطِ مفهومَيها، أَو تَحديدِ مَعالمِ كُلِّ واحدٍ مِنهُما، وعَلى ذلكَ، سَيجِدُ الباحثُ أَنَّ النَّصيينَ لم يتوصلوا إلى تَحديدِ مَعالِمِ هَذينِ المَفهومَينِ وَمَدى تَداخُلِهما، وَتَحديدِ المَعاييرِ الدَّقيقَةِ لِمعرفةِ مَا إذا كانَ هذا النَّصُّ مُتَّسقًا أَو لا، ولم يتوصلوا أيضا إلى تحديد مَعاييرِ الانسجامِ لِمعرفةِ مَا إذا كانَ هذا النَّصُ مُنسجِمًا أَو لا، وذلك انطلاقًا مِنَ الفَصلِ بَينَ المَفهومَينِ نَظريًّا وتَطبيقيًّا، وَمِن ثَمَّ، فَإِنَّ هذا البحثَ حاولَ تحديدَ المَفهومَينِ على وَفقِ تَعريفاتِ النَّصيينَ لَهُما؛ وَذلكَ في الجَّانبِ المَنهجِيِّ أَو النَّظريِّ، وَقامَ كَذلكَ بِبَيانِ مَدى الفَصلِ– إِنْ وُجِدَ – بَينهما في الجَّانبِ التَّطبيقيِّ في تَحليلِ النُّصوصِ، وقامَ البَحثُ بِدراسةِ ثَلاثةِ نَماذِجَ من النُّصوصِ، هي: نَصٌ منَ القرآنِ، ومنَ الشِّعرِ، وآخرَ منَ النَّثرِ، وَحلَّلهُما تَحليلًا يُوافِقُ ما جاءَ بِهِ عِلمُ لُغَةِ النَّصِّ في تَحليلِ النَّصِ/ الخطابِ.

مفهوم الاتِّساق (Cohesion)

لعلَّ "حداثةَ علمِ لُغةِ النَّصِ "عمومًا من حيث كونُها علمًا، ومن ضبابيَّةِ مفاهيمِها خصوصًا، أدَّى إلى غُموضٍ غلَّفَ بعضَ مُصطلَحاتِها؛ فالدَّارسُ المُتَخصِّصُ لِعلمِ لِسانياتِ النَّصِ لم يألُ جهدًا في سبرِ أغوارِ هذا العلمِ من أجلِ الكَشفِ عن الضَّبابيَّةِ المُغَلِّفَةِ لبعضِ مُصطَلحاتِهِ، كالانسجامِ والاتِّساقِ؛ والسَّبَبُ في ذلك أَنَّ كلَّ دارسٍ مُتَخَصِصٍ يَنظرُ إلى المُصطلَحِ منَ الزَّاويةِ الَّتي يُعنى بِها، ويَطلبُ الغَوصَ فيها للوصولِ إلى هَدفِهِ ومُبتغاهُ، فَضلًا عن عدمِ اتِّباعِ المنهجيَّة العلميَّةِ في ترجمةِ المُصطلحاتِ، فقد يُترجِمُ المُصطَلَحَ مُترجِمٌ غيرُ مُتَخَصصٍ في ذلك العلمِ، كذلك اختلافُ المدارسِ اللِّسانيَّةِ الَّتي ينتمي إلى أَرومَتِها المُنَظِّرون أو علماءُ نحو النَّص، وغيرها منَ الأسبابِ التي أَدَّت إلى الغموضِ والضَّبابيَّةِ في المُصطلحِ، لذا كان لا بُدَّ من تحديدِ المفهومِ الدَّقيقِ لمُصطَلحِ الاتِّساقِ وغيرِهِ منَ المُصطلحاتِ ذاتِ الصِّلةِ؛ لأَنَّ الألفاظَ قوالبُ المعاني.

تتأَتَّى ضرورةُ تحديدِ المُصطلحاتِ بِمعنًى دقيقٍ حتَّى لا يَدخلُ غيرُها فيها، ولا يَخرجُ مِنها مَا هو فِيها. وعَليهِ كانَ لِزامًا على الباحثِ استعراضُ المُصطلحاتِ ذاتِ العُلْقَةِ الشَّديدةِ بالاتِّساقِ حتَّى لا يتوهَّمَ القارئُ أَنَّ هذه المُصطلحاتِ تدخلُ تحتَ مِظلَّةِ تَعدُّدِ المُصطلحاتِ لِمفهومٍ واحدٍ، ولِنَخلصَ بعد ذلك إلى مفهومٍ واضحٍ يحددُ لنا – على وجهِ الدِّقةِ – معنى مُصطلحِ

* جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/07/24، وتاريخ قبوله 2016/10/14.

© 2018 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الاتِّساقِ وغيرِهِ من المُصطلحاتِ كالانسجامِ، الَّتي ستقومُ عليها الدِّراسة بوصفِها ركائِزَ رئيسة لها.

مُصطلح الاتِّساق فيه من عدمِ الدِّقَةِ والاختلاطِ ما فيه، حيثُ إنَّ بعضَ الدَّارسينَ يُحمِّلُهُ من الدَّلالةِ ما لا يَحتمِلُ، فإبراهيم خليل يُدخِلهُ في دائرةِ تَعدُّدِ المُصطلحاتِ لِمَفهومٍ واحدٍ، فهو يَجعلهُمَا مُصطلَحَينِ لِمفهومٍ واحدٍ في قَولِهِ: " وَيَقتَضي هذا التَّرابطُ أَنْ يُبنى المُتأخرُ فِيه مِن حيثُ المَعنى، ومَن حيثُ القاعِدةُ النَّحويَّةُ على المُتَقدِّمِ أو العَكسِ...، وذلكَ لا يَتَحقَّقُ إلا بالتَّماسكِ أو السَّبكِ (Cohesion)، والانسجامِ أو الاتِّساقِ (coherence)"" (خليل، 2007، ص 219) وهذا يدلُّ على أَنَّ إبراهيم خليل يُورِدهُما (الاتِّساقَ والانسجامَ) مَفهومًا واحدًا عِندَما تَرجمَهُما إلى (coherence) بَيدَ أَنَّ (coherence) تَعني الانسجامَ فقط، أَمَّا الاتِّساقُ فَيُقابِلُه في الإنجليزيةِ (Cohesion) وهذا ما سَتُؤَسِّسُ لَه الدِّراسَةُ لاحقًا نَظَريًّا وتَطبيقيًّا.

تَعودُ الإرهاصاتُ الأولى في بزوغِ فَجرِ حَدٍّ لِلمُصطَلَحاتِ النَّصيَّةِ إلى رُقيَّة حَسن وهَاليدي؛ إذ وَضَعا اللَّبنةَ الأُولى في حَدِّ المُصطَلَحِ بِدقَّةٍ مُتَناهيةٍ، فَقد كَشَفا عَن إِشكاليَّةِ العَلاقَةِ بينَ الدَّالِ والمَدلولِ، وربَطا بينَ الأَسماءِ ومُسَمَّياتِها، وَمِن ثَمَّ بَينَ التَّصوُّرِ والمَفاهيمِ، فالاتِّساقُ على وَفقِ مَفهومِ هاليدي هو: "مَجموعةٌ من الأدواتِ اللُّغويَّةِ الَّتي تَملُكُها كُلُّ لُغَةٍ للرَّبطِ بينَ جُزءٍ مِنَ النَّصِ مع الآخرِ، ومِن هَذهِ الأَدواتِ "الإحالَةُ، والوَصلُ، والاستِبدالُ، والحَذفُ" (الزعبي، 2013، ص21) وسارَ الخَطَّابِيُّ على مِنوَالِهِ في حَدِّهِ لِمُصطلَحِ الاتِّساقِ في قَولِهِ: "إِنَّهُ التَّماسُكُ الشَّديدُ بينَ الأَجزاءِ المُشَكِّلَةِ لِنَصٍ ما، وَيَهتمُّ فِيه بالوسَائِلِ اللُّغويَّةِ الشَّكليَّةِ الَّتي تَصلُ بينَ العناصرِ المُكَوِّنةِ لجُزءٍ مِن خطابٍ أو خطابٍ بِرُمَّتِهِ" (خطابي، 1991، ص5-6). ووَصَفَ الشَّاوشُ هذهِ الوَسائِلَ اللُّغويَّةَ بأَنَّها "مَجموعةُ الإمكاناتِ المُتاحةِ في اللُّغةِ لِجعلِ أَجزاءِ النَّصِ مُتماسكَةً بَعضُها ببعضٍ" (الشاوش، 2001، 1/124) مِمَّا يُشيرُ إلى أَنَّ هَذهِ الرَّوابطَ شكليَّةٌ، أَو أَنَّها العناصرُ النَّحويَّةُ والمُعجَميَّةُ الموجودَةُ في اللُّغةِ، الَّتي تَربطُ النُّصوصَ بَعضها ببَعضٍ.

لَعلَّهُ بَدا واضحًا أَنَّ الاتِّساقَ باتَ مِعياراً أَساسيًّا، ومِيزَةً خاصَّةً في بناءِ النَّصِ؛ لأَنَّ غِيابَه لا يَجعلُ الكَلامَ المَلفُوظَ نَصًّا، وهو المِعيارُ الأولُ، والأَكثرُ أَهميَّةً من بَينِ المعاييرِ السَّبعةِ الَّتي وَضَعها درسلر Dressler وديوجراند Deaugrande لِتَحقيقِ ما يُطلقُ عَليهِ سِمَةَ النَّصيَّةِ، وَقَد جَعلَ الرَّبطَ النَّحويَّ المِعيارَ الأَوَّلَ (بحيري، 1997، ص145-146)، وَقَد قَصَدا بالرَّبطِ النَّحويِّ التَّماسكَ النَّصيَّ، وَهُو يَحفِلُ بِكيفيَّةِ رَبطِ مُكوِّناتِ النَّصِ السَّطحيِّ (بحيري، 1997، ص145). فالتَّماسكُ وَفقًا لِما جاءا بِهِ هو ما يَظهرُ على البِنيَةِ الظَّاهِرةِ للنَّصِ، أَي الرَّوابطِ الشَّكليَّةِ للملفوظِ، ومَا تَحتَويهِ هِذه الرَّوابطُ مِن علائقَ نحويةٍ تَعملُ على تماسُكِ الشَّكلِ ظاهِريًّا، وَقَد أَوضَح مداس ذلكَ قائلًا" تَرابُطٌ وَصفِيٌّ قائِمٌ على النَّحوِ في بِنيتِهِ السَّطحيَّةِ، حيثُ المساحةُ للجُمَلِ والتَّراكيبِ والتَّكرارِ والإحالاتِ والحذفِ والرَّوابطِ، وهوَ بِذلِكَ يَشتَمِلُ على التَّكرارِ عندَ شارول ومَبدأ الهَيئة عِندَ كرايس، إنَّهُ المَنظورُ اللِّسانِيُّ الوَصفِيُّ كَما يَراهُ محمد خطابي القائمُ على الاتِّساقِ وأَدواتِهِ هي نَفسُها المُعتَمَدةُ في هذا النَّصِ" (مدراس، 2007، ص83)، وَبِذلكَ، يَتوضَّحُ – مِمَّا ذُكرَ آنِفًا، أَنَّ" الاتِّساقَ يَنتجُ عن تَسلسلِ الجُملِ وخَطيَّةِ النَّصِ" (دومنيك، 2008، ص18).

إِنَّ الحَديثَ عَنِ الاتِّساقِ بِوصفِهِ سِلسلَةً مِنَ المَلفوظاتِ المُتَرابطَةِ الَّتي تُشكِّلُ نَصًا بِتعالُقِها وارتِباطِ بَعضِها بِبعض، كما وَصفهُ مَصلوحٌ بِأَنَّهُ يَمتازُ بِخاصيَّةِ الدَّيمومَةِ والاستمراريَّةِ في قَولِهِ: "إِنَّهُ الوسائلُ الَّتي تَتَحقَّقُ بها خاصيَّةُ الاستمراريَّةِ في ظاهِرِ النَّصِ... أي الأَحداثُ اللُّغويَّةُ الَّتي نَنطِقُ بِها أَو نَسمَعُها في تَعاقُبِها الزَّمنيِّ الَّتي نَخُطُّها أَو نَراها بِما هِي كَمًّا مُتَّصِلًا على صَفحةِ الوَرقِ" (الفقي، 2000، ص93). ولا مَناصَ من الحَديثِ عَن الوسائِلِ والخَصائِصِ الَّتي وَضَعها عُلَماءُ لَغَةِ النَّصِ للاتِّساقِ، فَقَد وَضَعوا وَسائِلَ عِدَّةً، وأَدواتٍ كثيرةً يُمكِنُهم مِن خِلالِها تَحديدِ آلياتِ تماسُكِ النَّصِ، وَمِن أَهَمِّ هَذهِ الوسائِلِ: أَدواتُ الرَّبطِ كَأَسماءِ الإِشارَةِ والأَسماءِ الموصولَةِ والعَطف، والإحالَةِ، والتَّكرارِ، وَغَيرِها...، وهِي في مُجمَلِها تُشَكِّلُ مَضَامِينَ مَباحِثِ عِلمِ الدَّلالَةِ، وهيَ جُزءٌ لا يَتَجزَّأُ مِن دَلالةِ المَلفُوظِ (= نص)، بل هي الدَّلالةُ نَفسُها، لأَنَّنَا لا نَستطيعُ حَقيقَةً أَن نَنظرَ إلى هذهِ الوسائِلِ بِمنأى عن دَلالاتِهَا، فَهي لا تُشكِّلُ أَيَّ قِيمةٍ وَحدَها، ولا تَحملُ أَيَّ مَعنى لِمُجَردِ وُجودِها اللُّغويِّ دُونَ سِياقاتِها اللُّغويَّةِ، وانطِلاقًا مِن أَهميَّةِ الدَّلالَةِ جَعلَها المُحلِّلُ النَّصانيُّ مُنطَلَقًا في الدُّخولِ إلى أَنساقِ النَّصِ؛ لاستِكناهِ وُجوهِ تَمَاسُكِهِ وَسِماتِ عَلائقِهِ التَّرابُطيَّةِ مِن خِلالِ الوسائِلِ الشَّكليَّةِ للمَلفوظِ، وَهَكذا، نَظرَ عُلماءُ لُغةِ النَّصِ إلى دَلالةِ المَنطوقِ بِوصفِها مَبحثًا من مَباحثِ التَّماسُكِ.

وَبِذلِكَ، فَإِنَّ الدَّلالَةَ الظَّاهِرَةَ لِلنَّصِ يُنظَرُ إليها بِوَصفِها تَماسُكًا شَكليًّا، إِذ بِدُونها لا يُمكنُ تَحديدُ الاتِّساقِ، ولا مَعرفَةُ إِنْ كانَ هذا المَلفُوظُ نَصًّا مُتَماسكًا أو غَير ذَلك، ويَلتَقي ذلكَ مَع ما أَطَّرهُ فاينرش في تَحديدِهِ لِمُصطلَحِ التَّماسُكِ بالسِّياقَاتِ الدَّلاليَّةِ، فقد رأى أَنَّهُ مَأخوذٌ مِن علمِ الكيمياءِ فِي قَولِهِ:"إِنَّها سِياقاتٌ دَلاليَّةٌ، وهذِهِ السَّياقاتُ يُعَبَّرُ عنها بِمُصطلَحِ التَّماسُكِ المَأخُوذِ مِن عِلمِ الكيمياءِ فَالجُمَلُ وأَشكَالُ القَولِ الأُخرى (المَنطوقاتِ اللُّغويَّةِ) يَتماسَكُ بَعضُها مَع بعضه دَلاليًّا مِن خِلالِ المَعلومَاتِ الَّتي يُقَدِّمُها النَّصُ، بِحيثُ لا يَجدُ المُستَمِعُ أو

القارئُ فراغًا أَو ثَغرةً عندَ تَوصيلِ المُعلوماتِ" (بحيري، 1997، ص147)، لَعلَّ فاينرش يُريدُ أَن يَتَحدَّثَ عَن الرَّوابِطِ الشَّكليَّةِ (= وَسائِلِ الاتِّساقِ)، الَّتي تَترَابَطُ مَعَ بَعضِها بَعضًا لِتُشَكِّلَ في نِهايةِ التَّعالُقِ نَصًّا، وَتُقدِّمَ تِلكَ الوَسائِلُ اللُّغويَّةُ التَّعالُقيَّةُ دَلالاتٍ مُعيَّنَةً وَمُحَدَّدَةً في سِياقاتِها اللُّغويَّةِ (= المَلفوظيَّةِ)، وتُمثِّلُ هذِهِ الدَّلالاتُ المعيارَ الحقيقيَّ لِتلكَ الوسائِلَ؛ لأَنَّ أيَّ خَلَلٍ في الدَّلالَةِ سَيؤدِّي إلى وُجودِ ثَغرَةٍ عند المُستَمِعِ أَو القارِئِ في أَثناءِ مُحاولَةِ المُرسِلِ تَوصيلَ المَعلومَةِ أَو المَعنى المُتَحقِّقِ مِنَ التَّركيبِ اللُّغويِّ (= الملفوظِ)، فهذه سِمَةُ جَلاءٍ وَوضوحٍ بِأَنَّ التَّماسكَ النَّصيَّ هو ما يُبرزُ دَلالاتِ النَّصِ كُلِّها المُتَّكِئَ على أَشكالِ التَّرابطِ النَّصيِّ؛ لأَنَّ "التَّماسكَ لا يُرَكِّزُ على ماذا يَعني النَّصُ بِقدرِ ما يُرَكِّزُ على كَيفيَّةِ تَركيبِ النَّصِ باعتبارِهِ صَرحًا دَلاليًّا" (الفقي، 2000، ص95)، فالحَديثَ عَنِ الدَّلالةِ اللُّغويَّةِ أَي الدَّلالةِ الظَّاهِرَةِ لِلنَّصِ (= دلالةِ المَنطوقِ)، هو الحَديثُ عَينُه عن الاتِّساقِ النَّصيِّ، عن مَفهومِهِ، وَجَديرٌ ذِكرُهُ، أَنَّهُ يُمكنُ أَن يُحدِّدَ الاتِّساقَ وآلياتِهِ ضِمنَ دائِرَةٍ واحِدَةٍ مِن دوائِرَ التَّشكيلِ النَّصيِّ، وبِمَعنى آخرَ يُمكنُ تَحليلِ المَلفوظِ اتِّساقيًّا بِوصفِهِ مَلفوظًا لا نَصًا.

الانسجام (Coherence)

لا يَخفى على أَيِّ دارِسٍ لِعلمِ لُغةِ النَّصِ أنَّ مَفهومَ الانسِجامِ مِنَ المَفاهيمِ الَّتي يَصعُبُ تَحديدُها بِدقَةٍ؛ لأَنَّهُ لا يُمكن فَهمُه بِمَنأى عَنِ المَعاييرِ الأُخرى الَّتي تَعملُ على تَشكيلِ النَّصِ كَالقَصديَّةِ والإخباريَّةِ والاتِّساقِ والتَّناصِّ، وتَتَمثَّلُ الصُّعوبةُ الأُخرى في إمكانيَّةِ تَحديدِ مَفهومِ الانسِجامِ فِي أَنَّهُ مُتَداخِلٌ فِي هَذِهِ المَعَاييرِ تَداخُلًا كُليًّا، لا يَقتَصِرُ تَداخُلُهُ عَلى الجَانِبِ التَّطبيقيِّ حسب، بَل يَتعدَّى ذَلك إلى الجَّانبِ النَّظريِّ أَيضًا، وَلِذلك، فإنَّ التَّمايزَ بينَ ما هو انسِجامٌ لِلنَّصِ فِي جانبِهِ التَّطبيقِيِّ، أَو تَماسكٌ لَهُ فِي غايةِ الصُّعوبَةِ وَعَدمِ الاقتِدارِ؛ لأَنَّ " التَّمييزَ بَينَ الظَّواهِرِ الَّتي هِي مِن قَبيلِ الانسِجامِ، وتِلكَ الَّتي هِي مِن قَبيلِ الاتِّساقِ، مَثَلًا، لَيسَت بالأَمرِ السَّهلِ، إنْ نَحنُ أَرَدنا تَفصيلَ هذا التَّمييزِ" (دومنيك، 2008، ص19)، ولكِنَّهُ يُمكنُ الفَصلُ بَينَهُما فِي الجَّانِبِ النَّظريِّ، أَي، حِينَما يُرادُ تِبيانُ مَفهومِ كُلٍّ مُصطلَحٍ مِنهُما بِمَعزِلٍ عَن الواقِعِ التَّطبيقِيِّ لِعالَمِ تَحليلِ النَّصِّ/ الخِطَاب، لأَنَّهُ إذا ما نُظِرَ إليهِما فِي الواقِعِ التَّطبيقِيِّ لِتَحليلِ الخِطابِ سَيغرُقُ النَّاظِرُ فِي بَحرَينِ لا بَرزَخَ بَينهُما، فالانسِجامُ كَما يَراهُ الخَطَّابِيُّ يَتَعدَّى النَّاحِيةِ الشَّكلانِيَّةِ في بِناءِ النَّصِّ، فهو "أَعَمُّ مِنَ الاتِّساقِ، كَما أَنَّهُ يَغدو أَعمَقَ مِنهُ بِحيث يَتَطلَّبُ بِناءَ الانسِجامِ مِنَ المُتَلقِي، صَرفَ الاهتِمامِ جِهةَ العَلاقاتِ الخَفيَّةِ الَّتي تُنَظِّمُ النَّصَّ وتُوَلِّدُهُ، بِمَعنى تَجاوزِ رصدِ المُتَحقِّقِ فِعلًا (أَو غَيرِ المُتَحقِّقِ) أَي الاتِّساق، إلى الكامِنِ الانسجامِ" (خطابي، 1991، ص6)، لَعلَّهُ يمسَّ الجَّانِبَ التَّداوليَّ في حَديثِهِ عِنِ المائِزِ الكَبيرِ بينَ الانسجامِ والاتِّساقِ؛ لأَنَّهُ بَحثَ عَمَّا يحيطُ بالملفوظِ مِن مَقاماتٍ وأَحوالٍ وظُروفٍ لَمَّا تَحدَّثَ عِنِ الانسِجامِ، كَالمُتَلقي والمُرسِلِ وظُروفِ الكَلامِ، والنَّظرِ في هَذِهِ الأَشياءِ يُعَدُّ أَساسًا مِن أُسُسِ انسِجامِ النَّصِّ؛ لِأَنَّ المَلفوظَ لا يُعَدُّ نَصًا ما لَم يُحَقِّقِ المَعاييرِ الَّتي اتَّفَقَ عَليها النَّصانِيونَ في تَحديدِ النَّصِّ، وَهِي القَصديَّةُ والتَّواصِليَّةُ... إلخ، وَهِي فِي حَقيقَتِها تُمثِّلُ كُلَّ أَحوالِ المَلفوظِ خَارِجِيًّا وداخِليًّا، ويُقصدُ بالخارجِيِّ، دَلالةُ المَلفُوظِ الَّتي تَرتَبِطُ بالتَّداوليَّةِ ارتِباطًا وَثِيقًا، ولا يُفهَمُ المَعنى التَّداوليُّ دَونَ وَعيِ دَلالةِ الألفَاظِ المُتَحقِّقَةِ فِي ذاتِها وَفِي تَراكِيبِها، وفَهمُ الانسِجامِ النَّصيِّ يَلزمُهُ تَحديدُ الدَّلالةِ المُتَحصِّلَةِ مِنهُ كَما يرى فان ديك (V. Dijk) فِي قَولِهِ: "إنَّ تحليلَ الانسِجامِ يَحتاجُ إلى تَحديدِ نوعِ الدَّلالةِ الَّتي سَتُمَكِّنُنَا مِن ذلِكَ، وَهِي دَلالَةٌ نِسبيَّةٌ، أَي أَنَّنا لا نُؤَوِّلُ الجُمَلَ أَو القَضايا بِمَعزِلٍ عَنِ الجُمَلِ والقَضايا السَّابِقَةِ عَليها، والعَلاقَةُ بَينَ الجُمَلِ مُحَدَّدَةٌ باعتِبارِ التَّأويلاتِ النِّسبيَّةِ" (خطابي، 1991، ص34).

ومنَ الخليقِ ذِكرُهُ، أَنَّ دايك (V. Dijk) يُريدُ تَوظيفَ نَظَريَّةِ المَعنى ومَعنى المَعنى فِي حَديثِهِ عَن آليَّةِ تَحليلِ الانسِجامِ النَّصيِّ، وَذلِكَ فِي حَديثِهِ عَن الدَّلالاتِ النِّسبيَّةِ أَو التَّأويلاتِ النِّسبيَّةِ، الَّتي يُمكنُ أَن نَستَنبِطَها مِنَ الشَّكلِ السَّطحِيِّ لِلمَلفوظِ، أَي ما يُسمَّى دَلالَةَ ظاهِرِ النَّصِّ (= دَلالَةِ المَنطوقِ)، فالجُمَلِ تَترَابَطُ في ما بَينها وتَتَعالَقُ بِدَلالاتٍ خَاصَّةٍ بِها وبِتَراكيبِها، وَهَذِهِ الدَّلالاتُ هِي مَن تَقودُ إلى مَعرِفَةِ مَدى انسِجامِ النَّصِّ؛ لِتَحقيقِ نَصِّيَّتِهِ اتِّكاءً على بَعضِ التَّداوليَّةِ والقَصديَّةِ والتَّواصُليَّةِ.. إلخ، لأَنَّ الانسِجامِ فِي نِهايةِ الأَمرِ هو "الاستِمراريَّةُ الدَّلاليَّةُ، الَّتي تَتَجلَّى فِي مَنظومَةِ المَفاهيمِ والعَلاقاتِ والرَّبطِ بَينَ هَذِهِ المَفاهيمِ" (الفقي، 2000، ص94) ويُمكنُ رَبطُ الانسِجامِ بالتَّداوليَّةِ الخِطابِيَّةِ حِينَما يُعرَّفُ بِأَنَّهُ "العلاقاتُ الَّتي تَربِطُ مَعانيَ الأَحوالِ في الخِطابِ، أَو مَعانيَ الجُمَلِ فِي النَّصِّ، هَذِهِ الرَّوابطُ تَعتَمِدُ عَلى مَعرِفَةِ– كَما أَسلَفنا– جَمِيعِ السِّياقاتِ والمَقاماتِ وظُروفِ النَّصِ/ الخِطابِ" (الفقي، 2000، ص94). وَذَكرَهُ سوفنسكي بِأَنَّهُ حَبكُ الجُمَلِ النَّصِّيَّةِ بَعضُها بَعضًا دونَ وجودِ ثَغَراتٍ تَقطعُ استمراريَّةِ الدَّلالَةِ فِي قَولِهِ: "يَقضي لِلجُمَلِ والمَنطوقاتِ بِأَنَّها مَحبوكةٌ، إذا اتَّصَلت بَعضُ المعلوماتِ فِيها بِبَعضٍ، في إطارٍ نَصِّيٍّ أَو مَوقِفٍ اتِّصالِيٍّ اتِّصالًا لا يَشعرُ مَعهُ المَستَمِعونَ أَو القُرَّاءُ بِثَغراتٍ أَو انقِطاعاتٍ فِي المَعلوماتِ" (العبد، ص55)، فَديمومَةِ الدَفقِ الدِّلالِيِّ فِي النَّصِّ شَرطٌ رَئيسٌ مِن شُروطِ تَحقيقِ انسِجامِ النَّصِّ.

لَعلَّهُ لا مَندوحةٌ مِنَ القَولِ: إنَّ الانسِجامَ هو مِحورُ العَلاقاتِ

التَّماسُكيَّةِ فِي النَّصِّ، بَينَما أَنساقُ النَّصِّ تُشَكِّلُ عَالمَهُ المَنطوقِ، وهي أَيضًا صُورةٌ مِن صورِ الانسِجامِ الذِّهنيِّ للشَّكلِ لا يُمكنُ الفَصلُ بَينهُما بَأَيِّ حالٍ مِنَ الأَحوالِ؛ وذلكَ لأنَّ النَّسقَ النَّصِّيَّ الظَّاهريَّ أَو الشَّكليَّ هو فِي الحَقيقةِ الواقعُ المَحسوسُ لِتلكَ الصُّورةِ فهُما وَجهانِ لِعُملةٍ واحِدةٍ.

كَما أَنَّ المَعاييرَ الأُخرى للنَّصِّ كَالقَصديَّةِ والمَقبوليَّةِ والإِخباريَّةِ والمَوقفيَّةِ والتَّناصِّ (البحيري، 1997، ص146) الَّتي هِي مَعاييرُ تُحدِّدُ النَّصِّيَّةَ (=النَّص)، لا يُمكِنُها الخُروجَ مِن قَبضَةِ الانسِجامِ، الَّذي هُو– عَادةً– ما يَكونُ المُرسلَ والمُتَلقيَ والسِّياقَ العَاطِفيَّ والنَّفسِيَّ والثَّقافيَّ، وأَسبابَ النُّزولِ والمُناسَبَةَ، وإِلى غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا هو خَارِجَ الشَّكلِ المَنطوقِ لِلنَّصِ، وَهَذِهِ الأَحوالُ السِّياقِيَّةُ الانسِجامِيَّةُ للنَّصِّ ضَرورَةٌ حَتمِيَّةٌ لِفَهمِ دَلالاتِ النَّصِّ، وَهِي مُنقَسِمَةٌ على المَعاييرِ الآنِفِ ذِكرُها، كالقَصديَّةِ والمَقبوليَّةِ والإِخباريَّةِ...إلخ، وَجُملَةُ القَولِ، إِنَّ النَّصَّ حَتَّى يَكونَ نَصًّا مُنسَجِمًا دَلاليًّا لا مَناصَ لَهُ مِن أَن يَتوافَرَ فِيهِ مِعياران مُهمان، هُما الاتِّساقُ والانسِجامُ، وَهذا يَدخُلُ فِي إِطارِ التَّنظيرِ العِلميِّ لِخَصائِصِ النِّصِ وَمَعاييرِهِ.

الجَّانِبُ التَّطبِيقِيُّ

بَعدَ تَجوالَةٍ وَصفيَّةٍ فِي مَفهومَي الاتِّساقِ والانسِجامِ عِندَ عُلماءِ لُغةِ النَّصِّ، تَأتِي تَطوافَةٌ تَطبيقِيَّةٌ أُخرى لِلتَّفريقِ بَينهُما فِي عَمَليَّةِ تَحليلِ النَّصِّ/ الخِطابِ–إِن وجد–، لَعَلَّهُ مِنَ المُفيدِ جِدًا، ذكره أَنَّ مُعظَمَ الدِّراساتِ الَّتي طَبَّقَت عَمليَّةَ تَحليلِ الخِطابِ عَلى نُصوصٍ مُختَلِفَةٍ، كَالقِصَّةِ والرِّوايَةِ والشِّعرِ أَو على نَصٍ نَثريٍّ خِطابيٍّ مُعاصِرٍ سياسِيٍّ أَو اجتِماعيٍّ أَو اقتِصادِيٍّ.. إلخ، لَم تَفصلْ بَينَ الاتِّساقِ والانسِجامِ فِي أَثناءِ عَمليَّةِ التَّحليلِ، فَنَجِدُها تَتَحدَّثُ عَن اتِّساقِ النَّصِّ ضِمنَ التَّصورِ الذِّهنِيِّ لانسِجامِهِ أَي أَنها تبرز مَعناهُ التَّداوليَّ أَو التَّواصِلِيَّ، وَذَلِكَ مِن خِلالِ ما تُحيلُ إِليهِ الضَّمائِرُ مَثَلًا، أَو مِن خِلالِ ما يَحتَمِلُهُ التَّكرارُ مِن دَلالاتٍ تَكونُ فِي ذِهنِ المُحلِّلِ بِالنَّظَرِ إِلى المُرسِلِ، وَعَلاقَةُ هَذِهِ الأَلفاظِ المُكرَّرَةِ بالمُرسِلِ أَو بالمُحَلِّلِ بوصفِهِ مُتلقيًّا، ويَعلَمُ المُحَلِّلُ أَنَّ هُناكَ رابِطًا بَينَ الأَلفاظِ المُكرَّرَةِ وَمُرسِلِهَا، وَبِذَلِكَ، فَإِنَّ عَمَليَّةَ الاتِّساقِ لا تَخرجُ فِي حَقيقَتِها عَن كَونِها صُورَةً مِن صُوَرِ الانسِجامِ النَّصِّيِّ الخَفِيِّ المُختَزَنِ فِي الذِّهنِ.

وَعَلاوةً عَلى ذَلِكَ، فَإِنَّ المَلفُوظَ لا يُعَدُّ نَصًا إِذا خَلا مِنَ الانسِجامِ، أَي لا يُمكِنُ أَن نَقولَ إِنَّ هذا النَّصِّ مُتَّسِقٌ فِي غِيابِ تَصَورٍ ذِهنِيٍّ عَن انسِجامِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الحالَةِ لَن يَكونَ النَّصُّ مُتَّسِقًا إِطلاقًا، بَل لَن يَكونَ نَصًا أَصلًا يُنظرُ إِليهِ بِوصفِهِ حامِلاً لِلدَّلالاتِ اللُّغويَّةِ، لِأَنَّهُ لَن يَكونَ إِلَّا رَسمًا جامِدًا لِأَشكالٍ مِنَ الأَصواتِ لا قِيمَةَ لَها، أَي لا غايَةَ لَها مِن وُجودِهَا.

وَيبدو أَنَّ الاتِّساقَ والانسِجامَ يؤديان صورةً من صورِ الدَّالُ والمَدلولُ؛ إِذ لا يُمكِنُ الفَصلُ بَينهُما في أَثناءِ مَعرِفَةِ إِن كانَ هذا المَلفوظُ نَصًا أَو لا، كَما سَيظهَرُ ذَلِكَ بِجَلاءٍ فِي أَثناءِ تَحليلِ نُصوصٍ قُرآنِيَّةٍ وأُخرى شِعريَّةٍ ونَثريَّةٍ؛ لِتبيانِ وَسائِلِ خِطابِها؛ لِنُبَرهِنَ عَلى أَنَّهُ لا يُمكِنُ الفَصلُ بَينَ الاتِّساقِ والانسِجامِ لِمَعرِفَةِ إِن كانَ المَلفُوظُ نصًا أَو لا.

النَّصُّ الأَوَّلُ: سُورَةُ الكَوثَرِ

قال تعالى: (إِنَّا أَعطَيْنَاكَ الكَوثَرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ، إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ).

تُعدُّ هَذِهِ السُّورةُ القُرآنِيَّةُ المُبارَكَةِ دَلالَةً وخِطابًا أقصرَ سُورَةٍ فِي القُرآنِ العَظيمِ حَجمًا، ولَكنَّها تَمتازُ بامتِلاكِها جُملَةً كَبيرَةً مِن عَناصرِ الاتِّساقِ الَّتي تُشَكِّلُ رابِطًا أَساسيًّا فِي نَصِّها، ولَكن هَذِه الرَّوابِطَ لا تَحمِلُ في شَكلِها أَيَّ قِيمَةٍ دُونَ النَّظَرِ إِلى أَحوَالِها وأَسبابِ نُزولِها، فَلو نُظِرَ مَثَلًا إِلى الضَّميرِ المُتَّصِلِ "الكاف" فِي قَولِهِ تَعالى: (أَعطَيناكَ) وقَولِهِ: (لِرَبِكِ) وقَولِهِ: (شَانِئَكَ)، وَكَذلِكَ إِلى الضَّميرِ المُنفَصِلِ (هو) في الآيةِ الثَّالِثَةِ، فسَيلحَظُ أَنَّها تُحيلُ إِلى عَودةٍ خَارِجَ الشَّكلِ الظَّاهريِّ للنَّصِّ.

وحَتَّى تَعرِفَ درَجةَ اتِّساقِ النَّصِّ بَعضَهُ بَعضًا بِهَذِهِ الرَّوابِطِ الشَّكليَّةِ اللُّغويَّةِ لا بُدَّ مِنَ الرُّجوعِ إِلى مَعرِفَةِ أَسبابِ نُزولِ السُّورَةِ، وهذا يَدخُلُ فِي بابِ تَحليلِ عَناصِرِ انسِجامِ النَّصِّ، فَقَد قالَ ابنُ عباسٍ فِي نُزولِها: نَزلَت فِي (العَاصِ بنِ وائِلٍ)، وَذلِكَ: "أَنَّهُ رَأى رَسولَ اللَّهِ– صَلَّى اللَّهُ عَليهِ وَسَلَّمَ– يَخرُجُ مِنَ المَسجِدِ، وَهُوَ يَدخُلُ، فَالتَقيا عِندَ بابِ بَني سَهمٍ، وَتَحدَّثا وأُناسًا مِن صَنادِيدِ قُريشٍ فِي المَسجِدِ جُلُوسٌ. فَلمَّا دَخلَ العَاصُ قَالوا لَه مَن الَّذي كُنت تُحدِّثُ؟ قَالَ: ذَاكَ الأَبتَرُ، يَعني رَسولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَليهِ وَسَلَّمَ – وكانَ قَد تُوفِّيَ قَبلَ ذَلكَ عبدُ اللَّهِ ابنُ رسولِ اللَّهِ– صَلَّى اللَّهُ عَليهِ وَسَلَّمَ –، وكَانَ مِن خَديجَةَ، وكَانوا يُسمُّونَ من لَيسَ لَهُ ابنٌ أبترَ، فَأنزَلَ اللَّهُ تَعالى هذهِ السُّورةَ" (النيسابوري، 1991، ص494) حيثُ أنزَلَها اللهُ تَعالى ردًا على مَنْ رَمى النَّبيَّ عَليهِ السَّلامُ بالبترِ، والسُّورةُ مَسوقةٌ لِتنفيَ عَن النَّبيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَليهِ وَسَلَّمَ – هَذِه الصِّفَةَ، فَبعدَ أَن بيَّنَ لَهُ أَنَّهُ أَعطاهُ الخيرَ الكَثيرَ، وأَمَرهُ بِفعلِ الطَّاعاتِ شُكرًا لَهُ، وأَعلَمهُ أَنَّ الأَبتَرَ هو مُبغِضُكَ ورامِيكَ بالبَترِ؛ لأَنَّ مَنْ شَأنُهُ مِثلُ شَأنِكَ لَيسَ بِأبتَرَ، كَما لا تَتَّسِقُ كَلِمَةَ (كَوثر) فِي هذا السِّياقِ إِلا بالرُّجوعِ إِلى سيرةِ المُخاطَبِ فِي الآيةِ، وهُوَ مُحمدٌ – صَلَّى اللَّهُ عَليهِ وَسَلَّمَ – وكَيفَ أَنَّ اللهَ أَعطاهُ الكَوثرَ والمَقصودُ بِهِ الكَثيرُ الكثيرُ (الأزهري، 2001، 10/102)، وقِيلَ: هُو نَهرٌ في الجنَّةِ

تَتَشعَّبُ عَنهُ الأنهارُ، وقِيلَ: بَل هَو الخَيرُ العظيمُ الَّذي أَعطاهُ النبيّ– صَلَّى اللَّهُ عَليهِ وَسَلَّمَ – وقد يُقالُ للرَّجُلِ السَّخِيِّ: كَوْثَرٌ، ويقال: تَكَوْثَرَ الشيءُ: كَثُرَ كَثْرَةً متناهية (الأصفهاني، 1991، 1/703)، وكَلمَةُ الكَوثرِ في هَذِهِ الآيةِ تُشَكِّلُ رابِطًا إحاليًا خارجيًّا، فسورةَ الكوثرِ إنجازٌ لِمَا وَعدَ اللهُ تعالى رسولَهُ في سورةِ الضُّحى، لَمَّا قالَ تَعالى: (وَلَسَوفَ يُعطِيَك رَبُّكَ فَتَرضَى)(الضحى، 5) في سُورةِ الضُّحى وَعدٌ مِن اللهِ بالإعطاءِ وفِي سُورةِ الكَوثرِ عَطاءٌ وتَحقُّقٌ لِلعَطاءِ. فَقال تَعالى: (إِنَّا أَعطَينَاكَ الكَوثَر) (الكوثر، 1) وإنَّا تُفيدُ التَّوكيدَ الذي ينصرف إلى التعظيم، وفِي سُورةِ الضُّحي (وَلَسَوفَ يُعطِيَك رَبُّكَ فَتَرضَى)، وَلَسوفَ تُفيدُ التَّوكيدَ أيضًا. وَفِي سُورةِ الكَوثرِ (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)(الكوثر، 2)، وفي الضُّحى (وَلَسَوفَ يُعطِيَك رَبُّكَ فَتَرضَى)، أَي: فَصَلِّ لِرَبِّكَ الَّذي وَعَدكَ بَأَن يُعطيكَ وأَنجَزَ الوَعدَ، وبالعَودَةِ إلى مُناسَبةِ السُّورَةِ مَع ما قَبلَها مِنَ السُّورِ يدفعنا إلى استِكناهِ التَّماسُكِ النَّصيِّ في هَذِهِ السُّورةِ، فَثَمَّةَ عَلاقَةٌ وَثيقَةٌ بَينَ المُناسَبَةِ والتَّماسُكِ الَّذي فِي نَصِّها؛لأَنَّها وَسيلةٌ مِن وسائِلِهِ، ويُقصَدُ بها تَحقُّقُ الانسِجامِ والتَّوافُقِ الشَّكليِّ والدِّلالِيِّ بَينَ الجُملِ وأَجزاءِ النَّصِّ، وفائِدَةُ الإحالَةِ إلى المُناسَبَةِ لِفَهمِ العَلائِقِ النَّصيَّةِ فَهيَ جُزءٌ مَن فَهمِ التَّماسُكِ النَّصيِّ، وَفِي ذَلِكَ يَرى الزَّرَكشِي بأَنَّ المُناسَبةِ تُعينُ على بِناءِ النَّصِّ المُحكَمِ في قَولِهِ: "وفائِدَتُهُ جَعلُ أَجزاءِ الكَلامِ بَعضَها آخذًا بأَعناقِ بَعضٍ، فَيقوى بِذلِكَ الارتِباطُ، ويَصيرُ التَّأليفُ حالَهُ حَالَ البِناءِ المُحكَمِ، المُتلائِمِ الأَجزاءِ" (الزركشي، 1957، ص36)، وقَالَ الإمامُ الرازيُّ فِي تَفسيرِهِ: "أَكثرُ لَطائفِ القُرآنِ مُودَعَةٌ في التَّرتيباتِ والرَّوابِطِ" (الرازي، 1420، 10/110). فَثَمَّةَ مُنَاسَبَةٌ أُخرى وُصِفَت بِأَنَّها عَجيبَةٌ عِندَ بَعضِ المُفسرينَ اللُّغَويينَ لِلقرآنِ الكَريمِ، وَهِي المُناسَبةِ التَّقابليَّةِ، الَّتي تَجعلُ القارِئَ يَلحظُ التَّماسُكَ بينَ سُورتي الكَوثرِ والماعُونِ؛ إذ إنَّ سُورةَ الكَوثرِ تَتَناسقُ وتَنسَجِمُ مَع سُورةِ الماعونِ، وتُقابِلُها، فَسُورةُ الكَوثرِ جاءت بَعدَها، وَهَذا يُعَدُّ من بابِ المُنَاسَبَةِ والانسِجامِ بَينَ سُورِ القرآنِ الكَريمِ، فَسورةُ الكَوثرِ تُعدُّ مُقابِلًا مَوضُوعيًّا لِمَا قَبلَها مِنَ السُّوَرِ؛ لِأَنَّ السُّورةَ السَّابِقَةَ قَد وَصفَ اللَّهُ فيها أَحوالَ المُنافِقِ بِأُمورٍ أَربَعةٍ، هِي: البُخلُ وتَركُ الصَّلاةِ والرِّياءُ فيها ومَنعُ الزَّكاةِ، فَتَظهرُ صُوَرُ المُقابَلَةِ بينَ السُّورتينِ فِيما يَأتي: فَقد جَاء البُخلُ مُقابِلًا بِقَولِهِ تعالى: {إِنَّا أَعْطَينَاكَ الْكَوْثَرَ}(الكوثر، 1) أي: الكَثيرَ، وتَركُ الصَّلاةِ مُقابِلًا لِقَولِهِ تَعالى: {فَصَلِّ} أي: دُم عَليها، والرِّياءِ مُقابِلًا لِقَولِهِ تَعالى: {لِرَبِّكَ} أَي: لِرضاهُ لا للنَّاسِ، ومَنعَ الماعونَ مُقابِلاً لِقَولِهِ تعالى: {وَانْحَرْ} والنَّحرُ بَذلٌ بِأَقصى أَنواعِ البَذلِ، وأَرادَ بِهِ التَّصدُّقَ بِلَحمِ الأَضاحي فاعتَبرَ هذه المُناسبةِ العَجيبةِ (الزركشي، 1957، 1/39).

وهَذا يَدخلُ تَحتَ بابِ التَّماسُكِ النَّصيِّ بِشَكلٍ عامٍ، أو تَحتَ ما يُسمَّى بالانسِجامِ بِشَكلٍ خاصٍ، حيثُ إنَّ السُّورةَ أَحالَ فَهمُها إلى عناصرَ خارجَ السِّياقِ والنَّصِّ، وهذا ما يُسمَّى بالاتِّساقِ الدِّلاليِّ، إذ يَتحققُ بالإحالةِ المَرجعيَّةِ، وهي عَلاقةٌ دلاليَّةٌ بينَ عُنصرٍ مُحيلٍ وعُنصرٌ مُحال إليهِ (بحيري، 1997، ص91)، وبِهَذا، تَكونُ إحالةٌ قَبليَّةٌ عِندَما تُحيلُ إلى ما سَبقَ، وإحالةٌ بَعديَّةٌ عِندما تُحيلُ إلى العُنصرِ اللَّاحِقِ، كَما تكونُ الإحالةُ مَقاميَّةٌ عِندما تُحيلُ إلى عُنصرٍ خارجِ النَّصِّ، أَمَّا الإحالَةُ المَقاليَّةُ أو النَّصيَّةُ فَهِي تُحيلُ إلى عُنصرٍ داخِلِ النَّصِّ، وهَذا ما يُسَمَّى بالاتِّساقِ التَّركيبيِّ (الزناد، 1993، ص119) الَّذي يَتحقَّقُ بِوَسائِلَ لُغويَّةٍ كَالوصلِ الَّذي يَكونُ بأدواتِ الرَّبطِ (و . أو . ف . ثم...) والأَسماءِ المَوصُولَةِ (الَّذي . الَّتي . الَّذينَ...) وحُروفُ التَّفسيرِ وأَفعالُهُ (أي . أنْ أعني . أَقصِدُ...)، وتَحَقُّقُ الرَّبطِ عَبرَ عَمليَّةِ الوَصلِ بينَ مُتواليات النَّصِّ. وَهَذا لَيسَ مَوجودًا فِي سُورةِ الكَوثَرِ؛ حَيثُ إنَّ النَّاظِرَ بَدَاءةً إلى المُناسَبَةِ بَينَ آياتِها الثلاثِ، يَلحَظُ أَنَّها غَيرَ مُتناسِبَةٍ، فَما هِيَ المُناسَبَةُ بَينَ العَطاءِ الكَثيرِ، والنَّحرِ، وإنَّ شانِئَكَ هو الأبتَرَ، فَثَمَّةَ مُناسبَةٌ ولَكنَّها لا تَتَأَتَّى إلا مِن خِلالِ استِكناهِ عالَمِ النَّصِّ الخارجِيِّ، كَأسبابِ النُّزولِ مَثَلًا وعَلاقَةِ السَّابِقِ باللَّاحِقِ كالاتِّساقِ الدِّلاليِّ والإحالةِ الخارجيَّةِ المَقاميَّةِ.

ومِنَ الخَليقُ ذِكرُهُ، أَنَّ أَدواتِ اللُّغةِ وآلياتُها تَتَكوَّنُ بالنَّصِّ، وتَتَرابطُ انطلاقًا مِن أهدافِ النَّصِ وغاياتِهِ الَّتي تُشكَّلُ لِتَحقِيقها "فالهَدفُ من عَناصرِ السِّياقِ الَّتي تَسبقُ إنتاجَ الخطابِ، ولَهُ بِذلكَ دورٌ في التَّأثيرِ على المُرسلِ وتَوجيههِ في اختيارِ الاستراتيجياتِ الخطابيَّةِ، مِن حيثُ أدواتُها وآلياتُها اللُّغويَّةِ المُناسِبَةِ الَّتي تَكفلُ تَحقيقَهُ" (الشهري، 2004، ص149).

هَكذَا، نَفهمُ الاتِّساقَ النَّصِّيَّ، أَو أَنَّ النَّصَّ مُتسِقٌ أَو لا، لأَنَّهُ دَونَ الرُّجوعِ إلى هَذهِ المَقاماتِ الدَّلاليَّةِ والرَّوابِطِ الشَّكليَّةِ لا يُمكنُ أَن يكونَ الاتِّساقُ اتِّساقًا أو النَّصُّ نّصًا، فاجتماعُ الرَّوابِطِ الشَّكليَّةِ مَع المَقاماتِ الدِّلاليَّةِ تُشكِّلُ نَصًا مُتَماسِكًا في الشَّكلِ والمَضمونِ (الاتِّساقِ والانسِجامِ)، ويَجعَلهُ إستيتية التحامًا بينَ أجزاءِ النَّصِّ في قَولِهِ: "التَّماسكُ مَجموعةٌ مِنَ العلاقاتِ اللَّفظيَّةِ والدَّلاليَّةِ بَينَ أَجزاء النَّصِّ، إذ تَلتحِمُ هَذهِ الأجزاءُ ويَتماسَكُ بَعضَها مَع بعضٍ بَحيث إذا غابَ هذا الالتحامُ ظَهرَ النَّصِّ وَكأَنَّهُ أَشلاءٌ ومِزَقٌ لا رَبطَ بَينَها" (استيتية، 2003، ص27)، ويَظهرُ هذا الالتِحامُ بينَ العلاقاتِ الشَّكليَّةِ (المُعجميَّةِ والتَّركيبيَّةِ) والمَقاماتُ الدَّلاليَّةُ الَّذي يُمثِّلُ مَنهجَ تَحديدِ نصانيَّةِ النَّصِ، وإلا فإنَّهُ لا يُعدُّ نَصًّا أَو أَنَّهُ فقَدَ واحدًا من شروطِ النَّصانيَّةِ. ويَضربُ يحيى عبابنة تَشبيهًا مادِّيًّا لِظاهِرةِ الالتِحامِ النَّصِّيِّ فِي قَولِهِ: "أَنَّ الأمرَ يُشبِهُ الآلياتَ المُستعملَةَ في نظريَّةِ

الأفضليَّةِ (optimality theory) الَّتي تُعدُّ مِن آخرِ المَسائِلِ الَّتي نادى بِها عِلمُ اللُّغةِ الوصفي". (عبابنة، 2013، ص511)

النَّصُّ الثَّانِي: مَطلعُ القَصيدَةِ (العَينيَّةِ) لأَبِي ذُؤَيبٍ الهُذَلِيِّ

أَمِنَ المَنُونِ ورَيْبِها تَتَوَجَّعُ... والدَّهْرُ ليسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

قالتْ أُمَيْمَةُ ما لِجِسْمِكَ شاحِباً... مُنْذُ ابْتُذِلْتَ ومِثْلُ مالِكَ يَنْفَعُ

أَمْ مَا لِجَنْبِكَ لا يُلائِمُ مضْجَعاً... إلاَّ أَقَضَّ عَليكَ ذَاكَ المضْجَعُ

فأَجَبْتُها أَمَّا لجِسْمي أَنَّهُ... أَوْدَى بَنِيَّ منَ البلادِ فَوَدَّعُوا

أَوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبوني غُصَّةً... بَعْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

(الهذليين، 1965، ص30)

لَعلَّ النَّاظِرَ فِي هَذِهِ المَقطوعةِ الشِّعريَّةِ من حيث كَونُهُ شَكلًا لُغويًّا (= ملفوظ) لا يقودُ إلى مَعرفَةٍ إن كَان هذا نَصًا أو لا؛ لأَنَّ الاتِّكاءَ على شَكلِهِ الظَّاهرِ أَي اتساقِ رَوابطِهِ الشَّكليَّةِ لَيسَ بِكافٍ لإطلاقِ الحُكمِ على أَنَّهُ نَصٌ أو لا؛ لأَنَّ النَّصَّ يُعَدُّ عُنصرًا مُهمًا وحَيويًّا في النَّظريَّةِ النَّصيَّةِ سَواءٌ على مُستَوى تَكوينِ النَّصِّ أم تَحليلِهِ؛ لِذلكَ، فَإنَّ النَّظَرَ إلى شَكلِهِ الظَّاهريِّ دَونَ قَصديَّتِهِ أَو إخباريَّتِهِ سَيؤدي- دَون شَكٍّ- إلى خَلَلٍ في اتِّساقِهِ، لَعلَّهُ وَضُحَ الأمرُ وانجَلى مِمَّا مَضى بَيانُهُ أَنَّ ثَمَّةَ غِيابًا كَامِلًا مِن حيثُ الظَّاهرُ لِكثيرٍ مِن عودةِ الضَّميرِ المُتَّصِلِ فِي هَذِهِ المَقطوعَةِ الشِّعريَّةِ، إذ إنَّ الكافَ فِي (لِجسمِكَ) والتَّاءَ فِي (ابتَذَلتَ) والكَافَ في (مَالكَ) وإلى غَيرِ ذَلكَ مِنَ الضَّمائِرِ المُتَّصِلَةِ لا بُدَّ مِن الإحالَةِ المَقاميَّةِ؛ غَايَةَ فَهمِ عوَدَتِها المَرجِعيَّةِ. وتَعملُ هَذهِ الضَّمائِرُ المُتَّصِلةُ وغَيرُها على رَبطِ النَّصِّ بِسياقِهِ الدَّاخليِّ والخَارجيِّ رَبطًا دَلاليًّا بَائِنًا، وعَلى رَبطِه – أَيضًا – بالقَارئِ الَّذي يَعلمُ مُسبَقًا أو يُحاولُ أَن يَعلمَ عَودةَ الضَّميرِ، كَما أَنَّ للضَّميرِ أثرًا كبيرًا في بِناءِ التَّماسُكِ النَّصِّيِّ حِينَ يَتكَررُ عَلى جِهَةٍ واحِدَةٍ، والمَقصودُ بِجِهَةِ الضَّميرِ جِنسِهِ، أَي، كَونِهِ لِلمُتكلِّمِ أَو المُخاطَبِ أو الغَائبِ، فَيُسهِمُ بِذَلكَ في تَحقيقِ وَحدةٍ شَكليَّةٍ للنَّصِّ، الَّتي تَتَساوقُ مَع وَحدَتِهِ الدَّلاليَّةِ.

ويَذكرُ عَلماءُ لغةِ النَّصِّ المُعاصرونَ أَنَّ للضَّميرِ مَرجعيَّتينِ دَاخليَّة وخارجيَّة، أَمَّا الدَّاخليَّةُ فِهي الَّتي يَرجِعُ فيها الضَّميرُ إلى شَيءٍ مَذكورٍ في النَّصِّ، وأَمَّا الخَارجيَّةُ فَهي الَّتي يَرجِعُ فِيها الضَّميرُ إلى شَيءٍ غَيرِ مَذكورٍ فِيهِ، ولَكنَّهُ يُفهمُ من السِّياقِ (الزناد، 1993، 118–119)، كَما لا يُوجدُ لها مَرجعٌ في المَلفوظِ لِتحديدِ اتِّساقِها وتَماسُكِها وتَرابُطِها في ذَاكَ المَلفوظِ، "فالنَّظرُ في عالمِ النَّصِّ يَسيرُ سَيرةَ ذَاتِ اتِّجاهٍ مَعكوسٍ، يَبدأُ مِنَ الدَّاخِلِ؛ لِفَهمِ أَثَرِ الضَّميرِ المُتَكلِّمِ، ومَعرِفَةِ ما يُحيلُ عَليهِ مِنَ الخارِجِ، أَي: هُوَ اتِّجاهٌ فِي النَّظَرِ مِن داخِلِ النَّصِّ إلى خَارِجِهِ" (الزناد، 1993، ص148)، وَكَذلِكَ فَإِنَّ حَقيقَةَ الاستِفهامِ وما يُؤدِّي مِن مَعانٍ كَالاستِفهامِ المَوجُودِ في البَيتِ الأَوَّلِ لا يُظهِرُ تَماسُكَهُ واتِّساقَهُ فِي هذا المَلفوظِ دُونَ مَعرفَةِ السَّائِلِ وظُروفَ أَحوالِهِ؛ لأَنَّ عَدمَ النَّظَرِ فِي خَارِجِ المَلفوظِ يُفكِّكُ رَوابِطَ النَّصِّ، ويَجعَلَهُ مَلفُوظًا لا نَصًا، وعَلى هَذا فَإِنَّ تَحليلَ النَّصِّ أو مَعرِفَةَ دَرَجَةِ انسِجامِهِ، والحُكمَ عَليهِ بالنَّصانِيَّة أَو عَدَمِها، يَعتَمِدُ على ما تَراكَمَ لَدى مُؤوِّلِهِ أَو مُتَلقِّيهِ مِن مَعارِفَ سَابِقَةٍ تَجمَّعَت لَديهِ (خطاب، 1991، ص61)، فَالمَعرفَةُ الخَلفِيَّةُ لِلمُتلقِّي تُعدُّ أَداةً مُهمَةً مِن أَدواتِ انسِجامِ النَّصِّ.

وَعَليهِ فَإِنَّ النَّسقَ الشِّعريَّ يَفرِضُ عَلى مُحلِّلِهِ أَو قَارئِهِ الغَوصَ فِي مَكنوناتِهِ الوجُوديَّةِ النَّاتِجَةِ عَنِ اللَّاشُعور اللُّغَويِّ الَّتي تَعتَمِدُ أكثَرَ ما تَعتَمِدُ على المَشاعِرِ الإنسانيَّةِ والأَحاسِيسِ والعَواطِفِ الجَيَّاشَةِ، وهَذا بلا شَكٍّ هُو ما يَجعلُ النَّصَّ الشِّعريَّ أَشدَّ تَعقيدًا مِن غَيرِهِ في بِنائِهِ ونَظمِهِ، فَحتَّى تَتَجلَّى هَذِهِ البِنيَةِ التَّركيبيَّةِ المُعَقَّدَةِ نَظمًا وشَكلًا لا بُدَّ من استِكناهِ أَبعادِها النَّفسيَّة أو الإنسانيَّةِ الدَّالَّةِ عَليها وعلى مَدى خُصوصيَّةِ تَماسُكِها وتَرابُطِها الدَّلاليِّ المُعَبِّرِ عَنهُ بِهذا النَّظمِ أو التَّركيبِ.

وهَكَذا فَإِنَّ تَماسُكَ البِنيَةِ التَّركيبيَّةِ للنَّصِّ الشِّعريِّ لإعادَةِ بِنائِهِ وَفقَ الأُسُسِ التَّماسُكيَّةِ، والوَقوفِ على اتِّساقِهِ البنيويِّ، ومَدى دقَّتِهِ وتَرابُطِهِ يَستلزِمُ مِنَ المُحلِّلِ أو القَارئِ أَن يَقرأَ هَذا التَّماسُكَ أَو الاتِّساقَ في بِنيتِهِ الدَّلاليَّةِ المَقاميَّةِ، وَهِيَ الظُّروفُ المُحيطَةُ بالشَّاعِرِ وشِعرِهِ، وعَلاقَةُ ذَلِكَ كُلِّهِ بالنَّصِّ بَوصفِهِ لُغَةً نُسِجَت للتَّعبيرِ عَن هَذِهِ الظُّروفِ أَو الحالَةِ.

وتُعَدُّ دِراسَةُ العَلاقاتِ بَينَ الشَّكلِ والمَضمونِ جَوهرِ النَّظريَّةِ النَّصيَّةِ الَّتي تَدعُو إلى تَجاوزِ حُدودِ الجُملَةِ إلى بِنيَةِ النَّصِّ الكَامِلَةِ المُستَقلَّةِ، الَّتي تَرتَبِطُ بِمُرسِلٍ للفِعلِ اللُّغويِّ ومُتَلقٍّ لَهُ، وقَناةُ اتِّصالٍ بَينَهُما، وَهَدفٌ يَتَغَّيرُ بِمَضمونِ الرِّسالَةِ، ومَوقِفُ اتِّصالٍ اجتِماعِيٍّ يَتَحقَّقُ فِيهِ التَّفاعُلُ. (بحيري، 1991، ص152) ومُناسَبَةُ مَطلَعِ القَصيدَةِ العَينيَّةِ –لأَبِي ذُؤَيبٍ الهَذَلِيِّ– الَّتي رَثَى فِيها أَبنَاءَهُ، الَّذينَ ماتُوا بالطَّاعونِ في عامٍ واحدٍ في أَثناءِ تَوجههِم إلى مصرَ، وَأُمَيمةُ المَذكورةُ فِيهِ هِي زَوجةُ الشَّاعِرِ، وَهذِهِ الجَوانِبُ الخَارجيَّةُ الَّتي لا تَظهرُ في المَنطوقِ اللُّغويِّ للمَطلَعِ هِي ما يَتَّكِئُ عَليها المُحَلِّلُ النَّصانِيُّ؛ لِسبرِ أَغوارِ المَلفُوظِ، والكَشفِ عَن رَوابِطِهِ وَدَرجةَ تَماسُكِهِ، ولا يَتَحقَّقُ الرَّبطُ ولا التَّماسكُ إلا بالنَّظرِ إلى هذِهِ الجَّوانبِ المَقاميَّةِ الَّتي تَدخلُ في بابِ الانسِجامِ.

النَّصُّ الثَّالِثُ: مَقطَعٌ مِن قِصَّةٍ قَصِيرَةٍ

وَقَفتُ بَينَ القُبورِ الثَّلاثَةِ، وَقفةَ مُؤَبِّنٍ ارتج عَليهِ وانعقَدَ لِسَانَهُ

لَوعَةً، فانسكَبَ دمَعةً مُتكلِّمًا، عَن عَواطفهِ، وحاولتُ التَّفَكُّرَ والتَّأمُّلَ فَعصَتَني نَفسي؛ لأَنَّ النَّفسَ كالزَّهرةِ تَضمُّ أوراقَها أَمامَ الظُّلمَةِ، ولا تُعطي أنفاسَها لأَخيلَةِ اللَّيلِ. وَقفتُ ومن دَقائقِ تُرابِ تِلكَ القُبورِ يَنبثِقُ صُراخَ انبثاقِ الضَّبابِ مِن خَلايا الأَوديةِ، ويَتَموجُ حَولَ مَسامِعي لِيوحِيَ إلى الكَلامِ. (جبران، 2002، ص58)

هذا المَقطَعُ النَّثريّ القَصصيُّ الَّذي يُشكِّلُ في تَراكِيبِهِ كُتلَةً مِنَ الايحاءِ والبَلاغَةِ ودقَّةِ التَّصويرِ، لا يُعَدُّ نَصًا بِمَعزَلٍ عَن ظُروفِهِ وأَحوالِهِ وأَهدافِهِ، لأَنَّ النَّصَّ لا يُحقِّقُ وجودَهُ إلا فِي ظِلِّ وُجودِ مَبدأ التَّواصُلِ والقَصَديَّةِ والمَقاميَّةِ... الخ، فالمُتلقِي قَد يَنبَهرُ عِندَ سَماعِ هَذا الكَلامِ أَولَ وَهلةٍ، ولَكنَّ انبهارَهُ يَنبعُ مِنَ الشَّكلِ الظَّاهِرِ للمَلفوظِ، وربَّما يُجانِبُهُ الصَوابَ؛ لأَنَّ جُملَ هذا النَّصِّ المُنَظَّمِ بِناءً تَخضعُ لِعَمليةِ بِناءٍ مُنَظمَةً ومُترابِطَةً تَركيبيًّا ودَلاليًّا، وذاتُ أبعادٍ انسِجاميَّةٍ مَقاميَّةٍ تَداوليَّةٍ، فَكُلُّ جُملَةٍ تُؤدِّي إلى الجُملَةِ اللَّاحِقَةِ بِها، وتَحقَّقَ هذا التَعالُقُ بِوساطَةِ أَدواتٍ لُغويَّةٍ ظاهريَّةٍ وغَيرِها، ويُعرفُ هذا التَّرابُطُ المُنظَّمُ بَينَ الجُمَلِ بالاتِّساقِ، وقَد ذَكرهُ البحيري حِينَما وَضَّحَ خاصيَّةَ التَّرابُطِ النَّصِّيِّ الَّتي تَعتَمِدُ على عَناصِرَ نَحويَّةٍ شَكليَّةٍ سَطحيَّةٍ، وأُخرى عَميقةٍ غَيرِ لَفظيَّةٍ لَها ارتباطٌ بالدَّلالَةِ المَقاميَّةِ غَيرِ النَّحويَّةِ في قَولِهِ:" وَينبَغِي أَن نُفَرِّقَ هُنا بَينَ الرَّبطِ الَّذي يُمكنُ أَن يَتحقَّقَ مِن خلالِ أَدواتِ الرَّبطِ النَّحويَّةِ (الرَّوابطِ) والتَّماسكِ الَّذي يَتَحقَّقُ مِن خلالِ وَسائلَ دَلاليَّةٍ فِي المَقامِ الأَوَّلِ، ويُمكنُ تَتبُّعُ الأَوَّلَ عَلى المُستَوى السَّطحيِّ للنَّصِّ، إلا أَنَّ الثَّانِي يَتمثَّلُ فِي بِنيَةٍ عَميقَةٍ، أَي: عَلى المُستوى العَميقِ للنَّصِ، تُقدِّمُ إيضاحًا مائِزًا لِطُرقِ التَّرابُطِ بينَ تَراكيبِ النَّصِّ، وَرُبَّما تَبدو غيرَ مُتَّسِقَةٍ أَو مُفَكَّكَةٍ عَلى السَّطحِ" (بحيري، 1991، ص 122).

كما أَنَّ الاتِّساقَ هو الَّذي يَضمنُ تَماسُكَ النَّصِّ، وتَميُّزَهُ عَن اللانصِّ، عَبرَ مَجموعةٍ مِنَ الوَسائلِ والأَدواتِ النَّحويَّةِ والدَّلاليَّةِ المَقاميَّةِ؛ مِمَّا جَعلَهُ اتِّساقًا تَركِيبيًّا وآخرَ دَلاليًّا، إلا أَنَّ الإِحالاتِ الَّتي تُحيلُ القارئَ إلى استِكناهِ الأحوالِ الخارجيَّةِ للنَّص وافِرَةٌ بِكَثرَةٍ فِي هَذِهِ المَقطوعَةِ القَصصيَّةِ، حتَّى يكونَ النَّصُّ مُترابِطًا دَلاليًّا كَما هُو مُترابطٌ نَصيًّا وشَكليًّا، كَما أَنَّ الحَديثَ عَن النَّصِّ لا يَتوقَّفُ عِندَ الانبِهارِ فَحسب، بَل – هُناكَ – مَا يُسمَّى بالتَّأويلِ المقامي، الَّذي يَتجلَّى مِن خِلالِ قُدرتِنَا عَلى تَأويلِ ما جَاءَ في النَّصِّ مِن مُفرداتٍ تَجمعُ بَينَها عَلاقاتٌ جَعلتها مُنسجِمَةً مَع بَعضِها بعضًا، وَمعَ القَارئِ بَل يَتعدَّاهُ إلى الهَدفِ أو الغايَةِ مِن هذا الكَلامِ، وهَل حَقَّقَ هذا الكَلامُ تَواصلًا بَينَ المُرسلِ والمُتلقِّي أَم لا، لأَنَّ الغايةَ الدَّلاليَّةَ لِكُلِّ مُرسِلٍ تَكمُنُ في إحداثِ دَلالَةِ الإقناعِ، وخَلقِ حَالةٍ مِنَ التَّأثُّرِ العاطِفيِّ لِمَا يَقرؤهُ، وَبِذَلِكَ، تَكونُ غَايةَ المُرسلِ الَّتي يَرمي إلى تَحقيقِها مِن خِلالِ خِطابِهِ إقناعَ المُرسَلِ إليهِ بِما يَراهُ، أَي إحداثُ تغييرٍ في المَوقِفِ الفِكريِّ أو العاطفيِّ (الشهري، 2004، ص444).

ويَبدو أَنَّهُ لَن يَتحقَّقَ التَّغييرُ أَو التَّواصُلُ ما لَم نَنظر إليهِ بَوصفِهِ جُزءًا مِن كُل، وهَذا الكُلُّ هُو مَا نُعوِّلُ عَليهِ فِي تَحديدِ هَذهِ المَقطوعَةِ القَصصيَّةِ أَهيَ نَصٌ أَم لا، لأَنَّهُ – ساعتئذٍ– سَينظرُ إلى القصَّةِ كَاملةً؛ لِنَعرِفَ أَنَّ هذا التَّركيبَ مَفهومٌ عَلى وَفقِ مَا يُريدُ الكاتِبُ أو لا، نَعم، إنَّ النَّصَّ كَثيفٌ بالصُّورِ البلاغيَّةِ والإبلاغيَّةِ. ولكِن في عِلمِ لُغَةِ النَّصِّ، البَلاغَةُ لا قيمَةَ لَها في هذا المَقام وحدَها، ما لم تُؤدِّ الغَرضَ الَّذي قِيلت لأَجلِهِ، والهَدفُ الَّذي جِيئت مِن أَجلِ تَحقيقِهِ، "لأَنَّ استراتيجيَّةَ الخَطابِ مُرتبطَةٌ في أَحدِ أَبعادِهِ بِهدَفِ الخِطابِ، ولولا أَهميَّتُهُ لَما كَانَ عامِلاً مِن عَوامِلِ اختيارِها" (الشهري، 2004، ص175)، فَلا يُمكِنُ أَن نَتَّصَورَ القُبورَ الثَّلاثَةَ وحَقيقَةَ أَلمِ المُرسِلِ وُحُزنِهِ الَّذي دَعاه إلى أَن يُعبِرَ عَنهُ بِهذِهِ الصُورِ الأَخَّاذَةِ، إلا مِن خِلالِ الوُقوفِ عَلى أَحداثِ القِصَّةِ كَامِلَةً، وَذَلِكَ لِلوُصولِ إلى الصمت الذي تجسده القُبور الثَّلاثَة، وإلى العِبرةِ مِن تِلكَ القِصَّةِ، وهَل الكَاتِبُ– حَقًا– كَانَ صَادقًا أَم لا؟ وأَقصِدُ بالصِّدقِ الفَنيِّ وَهُو الإِصابَةِ بِالوَصفِ أَو التَّشبِيهِ، وَفِي الحَقِّ– كَما أَرى– أَنَّ بَلاغَةَ النَصِّ هِيَ جُزءٌ مِن مَباحِثِ تَراكيبِ النَّصِ، أَي الجَّانِبِ الشَّكليِّ النَّحويِّ للنَّصِّ؛ لأَنَّ البَلاغَةَ نَحوٌ والنَّحوُ بَلاغَةٌ، فَلا يُمكِنُ الفَصلُ بَينَهُما، إنَّ البَلاغَةَ قائِمَةٌ عَلى مَبدأ التَّراكيبِ والتَّقلُّباتِ المَكانِيَّةِ للأَلفَاظِ والمَعانِي.

كَما لَا يَخفَى عَلى أيِّ مُتَتَبِعٍ لِلُّغَةِ الجُبرانِيَّةِ، أَنَّ اللُّغَةَ الجُبرانِيَّةَ تَفيضُ بالإِيحاءاتِ والدَّلالاتِ الَّتي تَرتَبِطُ أَشدَّ ارتباطٍ بِشَخصِ جُبرانَ، وَمَا مَرَّ بِهِ جُبرانُ مِن ظُروفٍ اجتِماعِيَّةٍ وعاطِفيَّةٍ وسياسيَّةٍ، وكُلُّ هَذا انعِكاسٌ – بِلا رَيبٍ – عَلى حَياتِهِ الفِكريَّةِ والأَدبيَّةِ واللُّغويَّةِ، ، فَالنَّصُّ الجُبرانِيُّ كائِنٌ حَيٌّ أَكثرَ مِنهُ شَكلًا جَامِدًا أَو لُغَةً مُجرَّدَةً؛ فَجُلُّ كِتاباتِ جُبرانَ هِيَ تَجسيدٌ لَهُ فِكرًا وأَدَبًا وَفَلسَفَةً، فَلا نَصِفُ هَذا عِندَ جُبرانَ فَحسب، بَل يَتعدَّاهُ إلى كُلِّ أَديبٍ وكاتِبٍ وشاعِرٍ وإلى اللُّغَةِ بِوصفِها لُغَةً، وَذلِكَ لأَنَّها لِتَجسيدِ الوجودِ أَصلًا، سَواءٌ أَكانَ تَجسيدًا مَاديًّا مَحسوسًا أَم مَعنويًّا مُجَردًا، وَمِن هُنا فَلا جَرمَ أَنَّ تَحليلَ النَّصِّ اللُّغويِّ لا يَتجلَّى ويَشدُحُ إلا بِقراءَةِ الظُّروفِ والأَحوالِ الَّتي وُلِدَ النَّصُّ مِن رَحمِها، وَذَلِكَ لأَنَّها هِيَ المَسؤولَةُ عَن قِيمَةِ هَذا النَّصِّ وتَماسُكِهِ شَكلًا ومَضمُونًا وَتَواصُلًا وإخبَارًا وتَداولًا.

وَجُملَةُ البَيانِ، لَعلَّ كُلَّ مَا سَبَقَ بَحثُهُ حَولَ هَدفِ النَّصِّ، ودَرجَةِ تَواصُليَّتِهِ، ومَدى غايَتِهِ، وكَمالِ البِناءِ الدَّلاليِّ المَقاميِّ، كُلُّ ذَلِكَ، يَدخلُ في بابِ الانسِجامِ النَّصِّيِّ، وبَعدَ تَتَبُّعِ لِمبادِئِ الانسِجامِ وأَدواتِهِ وُجدَ أَنَّها تَتَحقَّقُ عَبرَ مَجموعَةٍ مِنَ العَملياتِ الَّتي تُقرِّبُ بَينَ النَّصِّ والمُتَلقِّي، ومَنها: المَعرفةُ الخَلفيَّةُ

الزَمَكانِيَّةُ أو غَيرُهُما، كَما أَنَّ المَخزونَ الفِكريَّ والثَّقافِيَّ يَقودُنا إلى تَفكيكِ دَلالةِ المُفرَداتِ، وتَأويلِ المُفرداتِ المُختزلَةِ في النَّصِّ، فَبذلِكَ، تُعرفُ دَلالاتُها وأَبعادُها المَرومَةُ، كَما أَنَّ تَحديدَ تَماسُكِ الشَّكلِ اللُّغويِّ لا يَحدثُ إلَّا بالرُّجوعِ إلى مَا هوَ خَارجُ المَلفوظِ مِن مَقاماتٍ وأَحوالٍ وظُروفٍ تُحيطُ بِعالَمِ النَّصِّ/ الخِّطابِ المُرادِ تَحليلُهُ أو تَقييمُهُ؛ وهَذا يُساعِدُ عَلى تَقريبِ الفَهمِ بَينَ القَارئِ والكَاتِبِ، وذَاكَ مَا حَاول الشَبيبُ ذِكرُهُ فِي دِراسَتِهِ لِلعلاقَةِ بَينَ فَهمِ الكَاتِبِ وفَهمِ القَارئِ حِينَما قَال: "تَغيبُ بَعضُ هَذهِ الأَحوالُ والمُعطياتُ في النُّصوصِ بَسببِ غِيابِ الخَلفيَّةِ الزَّمكانِيَّةِ، وَمعرِفَةِ أَحوالِ المُؤلِّفِ، فَفَهمُ بَعضِ النُّصوصِ يَحتاجُ إلى مَعرفَةِ مَعلوماتٍ غَيرِ مَوجودَةٍ فِي النَّصِّ" (العجمي، ص363).

الخاتمة

تَناولَ البَحثُ ظاهِرَتَي الانسِجامِ والاتِّساقِ النَّصِّيِّ ودَورَهُما فِي إظهارِ الرَائِزِ الدِّلالِيِّ، بَعد أَن بَيَّنَ مَفهومَيهِمَا نَظريًا وتَطبيقيًا، وتَوصَّلَ إلى أَنَّهُ لا يُمكِنُ الفَصلُ بَينهُمَا فِي أَثناءِ تَحلِيلِ النَّصِّ، أَو بَيانِ نَصيَّةِ النَّصِّ، وَفِي مَعرِفَةِ دَرجَةِ اتِّساقِ النَّصِّ عَلى وَجهٍ مِنَ الدَّقَةِ، وَحاوَرَ البَحثُ مَعاييرَ الاتِّساقِ الَّتي يُمكِنُ مِن خِلالِها تَقييم هذا الاتِّساقِ، الَّذي لا يَتَحقَّقُ إلَّا بالنَّظرِ إلى انسِجامِ النَّصِّ أَولًا، أَو بِمعنى آخر، إنَّ الانسِجَامَ يُشكِّلُ الأَساسَ الَّذي يَنطَلِقُ مِنهُ المُحلِّلُ النِّصِّيُّ لِلولُوجِ فِي كُنهِ النَّصِّ فِيما إذا كَان مُتَّسِقًا أَم لا؟ ولَعلَّ الجَّانِبَ التَّطبيقيَّ لِلنُّصوصِ في هذا البَحثِ قَد أَظهرَ مَعاييرَ الانسِجامِ وَدرَوها فِي اكتِمَالِ المَوفورِ الدَّلاليِّ فِي هَذِهِ النُّصوصِ المَدروسَةِ خِطابيًّا ونَصانِيًّا.

اتجه الجَّانِبُ النَّظريُّ مِن البَحثِ إلى وضعِ حَدٍّ تَعريفيٍّ يُمكِنُ مِن خِلالِهِ الفَصلُ بِينَ الاتِّساقِ والانسِجامِ فِي أُمورٍ لا لِقاءَ بَينَهُما، فالانسِجامُ يُمثِّلُ البِنيَّةَ العَميقَةَ غيرَ الظَّاهِرَةِ لِلنَّصِّ كَالمَقامِ والأَحوالِ والمُناسَبَةِ، وأَسبابِ النُّزولِ...، نَاتِجٌ عَن تَصوُّرٍ ذِهنِيٍّ خَالِصٍ مُجَرَّدٍ، فَهوَ لا يَتعامَلُ مَع واقِعٍ مَادِّيٍّ مَحسوسٍ قَد تَمَّ تَشكُّلُهُ فِي عَالمِ الوجُودِ، بَل يَتعامَلُ مَع صُوَرٍ ذِهنيَّةٍ هِي بِمَنأَى عَن عَالمِ لُغةِ النَّصِّ بِشَكْلَيهِ المَنطوقِ والمَكتوبِ، وَهَذا هُو السَّبَبُ الَّذي جَعلنا نَفصِلُ بَينَ الاتِّساقِ والانسِجامِ ذِهنيًا، ولا نَفصِلُ بَينهُما واقِعيًا وتَطبيقيًا، وبَينَما الاتِّساقُ فِي الدِّارسَةِ النَّصيَّةِ يُمثِّلُ البِنيةَ السَّطحيَّةَ الشَّكليَّةَ، الَّتي تَتراكَبُ فِيها المُركَّباتِ اللُّغويَّةِ دَاخلَ بِنيَةِ النَّصِّ. وَبِذلِكَ، تَتَحقَّقُ الجَماليَّةُ النَّصيَّةُ ذاتُ البُعدِ الدَّلاليُّ الكامِلُ مِن خِلالِ تَعاوُرِ البُعدَينِ الخِطابِيينِ، وهُما الانسِجامُ والاتِّساقُ فِي بِناءِ النَّصِّ المُنتَظَمِ رَصفًا وبِنَاءً.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أبو منصور. (2001). محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1.

إستيتية، سمير. (2003)، منازل الرؤية، منهج تكاملي في قراءة النص، دار وائل للنشر، عمان، ط1.

بحيري، سعيد. (1997). علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، بيروت، مكتبة لبنان.

بحيري، سعيد. (د.ت). دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

خطابي، محمد. (1991). لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت المركز الثقافي العربي.

خليل إبراهيم. (2007). في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، ط10.

خليل جبران، خليل. (2002). الأعمال الكاملة، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر.

الرازي. (1420). فخر الدين، مفاتيح الغيب، دارإحياء التراث العربي، ط3.

الراغب الأصفهانى. (1991). أبو القاسم الحسين بن محمد، مفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ط1.

الزركشي. (1957). أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

الزعبي، معاذ. (2013)، وظائف الاتساق النحوي والمعجمي في العربية، تطبيق على سورة هود، جامعة اليرموك.

الزناد، الأزهر. (1993). نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، بيروت، المركز الثقافي العربي.

الشاوش. (2001). محمد، أصول تحليل الخطاب، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط.1

شهري، عبد الهادي. (2004). استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.

الفقي، صبحي. (2000). علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار قباء للنشر والتوزيع.

مانغونو، دومنيك. (2008). المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر محمد يحيات، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

مداس، أحمد. (2007). لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، اربد، عالم الكتب الحديث.
النيسابوري. (1990). أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، أسباب نزول القرآن، تح: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
الهذلي، أبو ذؤيب. (1965). ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين – محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية.

المجلات والأبحاث:

عبابنة، يحيى– الزعبي آمنة. (2013). عناصر الاتساق والانسجام، قراءة نصية تحليلية في قصيدة، "أغنية لشهر أيار" لأحمد عبد المعطي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد (1+2).
العجمي، خالد الشبيب، العلاقة بين فهم القارئ وفهم الكاتب، عالم الفكر.

The Relationship between Consistency and Coherence and Their Impact on Cohesion Script

***Ibrahim A. Shweihet* ***

ABSTRACT

This paper studies the theoretical and empirical relationship between cohesion and coherence. Theoretically, it defines these concepts as appeared in the literature and analyzed three sample texts from the Holy Quran, Poetry and anthology (prose).

The applied part of this study is done through the extural analysis which revealed the cohesion and coherence are overlapping and interrelated terms. The study concludes that coherence and cohesion can be separated from each other theroritically but not applicably.

Keywords: Consistency, Coherence, Cohesion.

* Yarmouk University, Jordan. Received on 24/07/2016 and Accepted for Publication on 14/10/2016.